

## مذكرة حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بشأن اتفاق أوسلو بعد خمسة أعوام من توقيعه [مقتطفات]\*. 1998/8/17

مرت خمس سنوات على اتفاق أوسلو الذي جاء نتيجة سقوط قيادة م.ت.ف. المتنفذة في شراك حزب العمل الصهيوني، الأمر الذي جعل هذه السنوات الخمس عجافاً بحق الشعب الفلسطيني وقضيته، لأنه أوجد شرخاً حقيقياً في جدار الوحدة الوطنية الفلسطينية وضرب بعمق الثوابت الفلسطينية التاريخية وعمق الانقسام السياسي بين قوى الشعب الفلسطيني الفاعلة.

وإننا في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" إذ نستشعر وطأة الآثار المدمرة والسلبية لهذا الاتفاق، والتي تتزايد يوماً بعد يوم في صفوف أبناء شعبنا، في ظل ازدياد التسلط الصهيوني على شعبنا وتصاعد مخطط التهويد والاستيطان على أرضنا وقدسنا، جنباً إلى جنب مع الفشل الذريع للسلطة الفلسطينية في شتى المجالات، لنضع بين أيدي شعبنا وأمتنا هذا التقييم الموجز والمركز لحصيلة هذا الاتفاق والواقع الذي أفرزه.

### أولاً: على الصعيد السياسي

• لقد أسفر الاتفاق لأول مرة عن وجود سلطة فلسطينية في بعض الأراضي المحتلة، ولكن هذه السلطة مرتبهة للاحتلال، ولا تتمتع بسيادة حقيقية على الأرض الفلسطينية خصوصاً في الجانب الأمني والسيطرة على المعابر والحدود والتحكم في المياه والموارد والثروات الطبيعية إضافة إلى العلاقات الخارجية.

• بقيت الأراضي الفلسطينية المتمتعة بالحكم الذاتي تحت الهيمنة غير المباشرة أو المباشرة للاحتلال، وجرى تجزئة هذه الأراضي إلى مناطق مختلفة: أ، ب، ج، د، كما هو وارد في الاقتراح الصهيوني الأخير بتحويل نسبة من الأراضي المصنفة ضمن الفئة (ج) التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة إلى منطقة محميات طبيعية، الأمر الذي أفقد هذه الأراضي تواصلها الجغرافي، بحيث أصبحت جزراً معزولة وأبقى الشق الأكبر منها تحت الاحتلال، وزاد من معاناة أصحابها الفلسطينيين في حركاتهم وتنقلاتهم. أمّا بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 فقد سمح للطرف الإسرائيلي بمصادرة الكثير منها وضمها وشق الطرق الالتفافية عليها وإقامة المستوطنات فوقها وتوسيع القائم منها، تحت حجة أن بحث مصير هذه الأراضي مؤجل إلى مفاوضات الحل النهائي.

• استثمر الصهاينة الخطأ الفادح الذي وقعت فيه السلطة الفلسطينية بتجزئ الاتفاق إلى مرحلتين مؤقتة ودائمة، وتجزئ المرحلة المؤقتة إلى عدة مراحل، في التملص من تنفيذ الالتزامات المترتبة عليه، تارة بالاستفادة من ضبابية النصوص وتفسيرها بالطريقة التي تلائمهم، وتارة أخرى بالتذرع بالمتطلبات الأمنية لتغيير بنود الاتفاقات أو عدم تطبيقها. وكان الطرف الصهيوني دائماً قادراً على أن يفرض ما يشاء من تصورات

\* مصدر خاص.

لأنه الطرف الذي ترجح لصالحه موازين القوى في الوقت الحالي، لا سيما في ظل الانحياز الأعمى للإدارة الأميركية لصالحه.

• لقد تم حرمان الفلسطينيين من التمتع بمظاهر السيادة الحقيقية على أرضهم (الميناء . المطار . الممر الأمن . السيطرة الكاملة على الأرض وثرواتها . الجيش المسلح)، ولم تنجح السلطة الفلسطينية في انتزاع أي استحقاق من هذا القبيل لتعزيز موقفها المطالب بالدولة المستقلة، وجرى تشويه متعمد لمفهوم الدولة الفلسطينية عبر الإيحاء بأن إعلانها من طرف واحد دون الحصول على مقوماتها هو إجراء كاف لقيامها على أرض الواقع، في الوقت الذي لا يزال فيه الحزبان الكبيران في الكيان الصهيوني (الليكود والعمل) يعارضان الدولة الفلسطينية المستقلة، حتى وإن وافق حزب العمل على اسم هذه الدولة دون أن يسمح بمضمون استقلال حقيقي لها.

• تعرضت القدس لأشرس حملة تهويد منذ توقيع اتفاق أوسلو وحتى الآن، وذلك بهدف تفرغ مفاوضات الحل النهائي حولها من أي مضمون حقيقي، في الوقت الذي أجمعت فيه القوى السياسية في الكيان الصهيوني على اعتبار مدينة القدس عاصمة موحدة وأبدية للكيان الصهيوني [.....].

[.....]

لقد ركز الصهاينة ( وعلى الأخص حكومة الليكود الحالية) على الاستيطان في القدس والمستوطنات المحيطة بها تمهيداً لضم هذه المستوطنات إلى محيط المدينة كما حصل في المشروع الأخير، كما تم الشروع في بناء مستوطنة جبل أبو غنيم الذي يعد من أكبر المشاريع الاستيطانية في شرقي القدس.

إضافة إلى ذلك فقد تم التضييق على الوجود الفلسطيني في المدينة من خلال مصادرة هويات المقدسيين ومنع عودة الغائبين عنها لمدة معينة، وملاحقة المؤسسات الفلسطينية الثقافية والاجتماعية فيها، والتوسع في أوامر هدم البيوت بحجة البناء بدون ترخيص [.....].

• تزايدت رقعة الاستيطان الصهيوني على الأرض الفلسطينية من خلال إقامة مستوطنات جديدة وتوسيع القائم منها وبناء وحدات سكنية جديدة، حيث أغرى اتفاق أوسلو (الذي لم يضع قيوداً حقيقية على الاستيطان وأجل بحث هذه المسألة إلى مفاوضات الحل النهائي) الطرف الإسرائيلي بتوسيع مساحة المستوطنات لكي تتبلغ أكثر من 60% من مساحة الضفة والقطاع المحتلين [.....].

• إضافة إلى الفشل السياسي للسلطة على صعيد وقف أو إضعاف المد الاحتلالي والاستيطاني، فقد ترافق ذلك مع الفشل على صعيد إدارة الوضع السياسي الفلسطيني وتوجيه طاقات الشعب الفلسطيني للتصدي للاحتلال وتوابعه، فجرى تجاهل المحاولات المخلصة التي بذلتها القوى الفلسطينية المعارضة للوصول إلى تنظيم الخلاف الفلسطيني السياسي، حيث تعاملت السلطة مع الحوارات التي أجريت معها في الداخل والخارج كمهرجانات لخدمة مكاسب إعلامية وسياسية آنية، فضلاً عن رفض السلطة للتوصل إلى قواسم مشتركة بين قوى الشعب الفلسطيني لمواجهة التحديات التي تتعرض لها القضية [.....].

• وقد فشلت السلطة الفلسطينية أيضاً في إرساء قواعد الحريات العامة والحريات الصحفية في المجتمع الفلسطيني، فكانت ممارساتها القمعية ضد نشاطات المعارضة وفعاليتها بالمنع والاعتقال والتعذيب، وضد الصحف والصحفيين بإحراق الصحف أو إغلاقها واعتقال الصحفيين وتهديدهم وترويعهم، وضد المجلس التشريعي بإضعافه وتجريده من دوره الرقابي على السلطة التنفيذية، وتوسيع هذه الأخيرة لتشمل المزيد من أعضاء هذا المجلس لمحاولة إضعافه وشراء ذمم بعض أعضائه.

[.....]

• وأخيراً، فقد نجح الكيان الصهيوني في حصر إطار الحل في فلسطيني الداخل، واستبعد موضوع الشتات الفلسطيني الذي حصره بـ 200 ألف نازح يمكن إعادتهم على مدى 40 سنة (5000 كل سنة فقط)، أما قضية اللاجئين فجري تجاهلها تحت حجة تأجيل بحثها إلى مفاوضات الحل النهائي [...].

### ثانياً: على الصعيد الأمني

أثبتت أربعة أعوام من عمر السلطة أن نقل مناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة لإشراف الشرطة الفلسطينية لم يغير كثيراً من الأوضاع الأمنية لأبناء الشعب الفلسطيني في هذه المناطق بل زادت إلى الأسوأ، فإلى جانب دور السلطة في كبح جماح الانتفاضة المباركة وإجهاض انتفاضة نفق الأقصى ومنعها من التواصل والتعاظم، أثبتت أن أمن الفلسطينيين هو آخر ما حاول الاتفاق، ومن ثم السلطة، توفيره ذلك أن أساس الاتفاق هو الحفاظ على أمن العدو الصهيوني [...].

[.....]

### ثالثاً: على الصعيد الاقتصادي

ما تزال مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة تعد ثاني أكبر سوق للبضاعة الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تقدر الواردات الفلسطينية من البضائع الإسرائيلية بنحو (2.4) مليار دولار سنوياً. وقد أشار مساعد وزير التجارة الأميركي بأن توقف السوق الفلسطيني عن استيراد البضائع الإسرائيلية سيؤدي إلى أزمة بطالة خانقة تضرب المجتمع الإسرائيلي، فيما أشاد المحللون السياسيون الإسرائيليون بالمفاوضين الإسرائيليين الذين استطاعوا إجبار الفلسطينيين على التوقيع على اتفاقية باريس الاقتصادية التي تمثل أكبر إنجاز اقتصادي للكيان الصهيوني، في حين أنها تقيد حرية الجانب الفلسطيني في الاتجار مع الدول العربية [...].

[.....]

### رابعاً: على الصعيد الاجتماعي

بعد أن فشلت محاولات الاحتلال الصهيوني وعلى مدار ثلاثين عاماً من إفساد الشعب الفلسطيني وتمييع شخصيته والهيمنة عليه من خلال نشر الرذيلة والمخدرات، حيث ضرب الشعب بكافة فئاته وطبقاته وأماكن إقامته مثلاً عالياً في الالتزام بالآداب والأخلاق العربية والإسلامية وحافظ على حضارته وتراثه، جاءت السلطة الفلسطينية وفي سنوات معدودة لتنفيذ برنامج إفساد منظم، حيث تقيم الحفلات الماجنة وعروض الأزياء وما يسمى بمسابقات الجمال وتستقدم الفرق الأجنبية الغربية على حساب الميزانية ودافع الضريبة. ولم تكتف تلك السلطة بهذه الأساليب التي خدمت العدو الصهيوني وأجهزة مخابراته التي دأبت على تجنيد عملائها وجواسيسها من رواد تلك الحفلات وما ساهمت به من خدش الحياء وتخريب الجانب التربوي والأخلاقي لدى الشباب الفلسطيني، بل أقدم رئيس السلطة وعبر مستشاره الاقتصادي خالد سلام (محمد رشيد) على إعلان الحرب على مبادئ الإسلام جهاراً بإقامة أكبر ناد للقمار في المنطقة كلها في مدينة أريحا رغم المعارضة الشعبية

والإسلامية لذلك. ورغم العجز في ميزانية السلطة وازدياد البطالة وارتفاع معدلات الفقر داخل المجتمع الفلسطيني، إلا إن رئيس السلطة وفر الأموال اللازمة للاتفاق مع كبرى الشركات العالمية المتخصصة في صناعة وتوريد معدات نوادي القمار لإنجاز مشروع الرذيلة، الذي من المفترض حسب الخطة الموضوعية من قبل السلطة أن يحوي (35) طاولة قمار و(220) آلة للقمار إضافة إلى مطعم وحدائق ونوادٍ ليلية مجانية وأحواض سباحة وفندق يتسع لـ (220) غرفة. وكانت الحكومة الصهيونية امتنعت عن إقامة النادي داخل الأراضي التي تحتلها منذ عام 1948 بسبب ضغوط الأحزاب الدينية التي ترى في القمار حراماً حسب تعاليم الديانة اليهودية!!

[.....]

لقد جرب شعبنا هذه السلطة وأداءها الفاسد والقمعي ومسيرتها التدميرية، كما جرب رموزها وأصحابها المنتفعين والراقصين على دماء الشعب والأمة، وإن خمس سنوات تكفي للحكم على هذه التجربة، وبالتالي أن لها أن تتوقف أو تُوقف.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)